

إن الجهود المبذولة في هذا الشأن أثبتت نجاعتها في تحسين النتائج المسجلة في مجال التصدير، إذ زادت قيمة الصادرات سنة 2000 مقارنة بسنة 1999 بنسبة 42.24٪ بحيث بلغت حوالي 625 مليون دولار سنويا. تتمحور اتجاهات التحفيز الموجهة لصالح المؤسسات الوطنية حول الدعم المادي والمعلوماتي والترقوي.

إن إنشاء الصندوق الخاص بترقية الصادرات كان بمثابة دافع قوي لترقية المنتج الوطني في الأسواق الخارجية، وذلك بتقديم الدعم المالي في مجال تحمل نفقات النقل، وحضور التظاهرات التجارية بالخارج، كما أن تأسيس الديوان الجزائري لترقية الصادرات يعد مركز إسهام للمتعاملين الاقتصاديين في كل ما يتعلق بالمعلومات المطلوبة حول الأسواق الخارجية والإمكانات المتوفرة لفتح آفاق واسعة أمام المؤسسة الجزائرية في مجال التصدير.

أما بالنسبة إلى النقطة المتعلقة بالمنطقة الحرة ببلازة فقبل التطرق إلى هذه المسألة يجب أن نقدم لمحة وجيزة عن إنشاء الإطار القانوني المنظم للمنطقة الحرة ببلازة. لقد كرس إنشاء المناطق الحرة في الواقع، ضمن قانون المالية لسنة 1993 في مادته 93 المتعلقة بتعديل المادة الأولى من قانون (79-2) المتعلق بقانون الجمارك. لقد جسد قرار إنشاء المنطقة الحرة الأولى للجزائر بمدينة جيجل بموقع بلازة بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 79 المؤرخ في 5 أفريل 1997، وتمت منذ ذلك الحين تهيئة أشغال الموقع، والقيام بعملية ترقية المنطقة الحرة عن طريق الإعلان في جوان 1999 عن مناقصة وطنية ودولية حول التنازل عن المنطقة، غير أن هذه المناقصة لم تكن مثمرة. وعرفت المنطقة منذ ذلك الحين عدة زيارات لوفود أجنبية. غير أنها لم تبد أي اهتمام ملموس بها، في حين أظهرت اهتماما بالغاً بميناء جنجن.

تتابع وزارة التجارة التي ترأس اللجنة الوطنية للمناطق الحرة عملية ترقية منطقة بلازة تجاه كل شركائنا الأجانب

وأخيرا ضمان وجود بعض المواد الإستراتيجية في هذه المناطق.

إن نظام تعويض أعباء النقل غير مركزي كما تعلمون، حيث يضمن تسييره مديرو المنافسة والأسعار لولايات الجنوب المعنية الذين يتصرفون بصفتهم الأمرين بالصرف الثانويين.

تتم نفقات الصندوق طبقا لقواعد المحاسبة العمومية التي تتطلب الالتزام والإذن بالصرف للنفقة لدى هيئات مراقبة النفقات العمومية، وهذا يسبب في بعض الأحيان الكثير من المتاعب للحصول على التعويض.

من بين الصعوبات التي سجلتها مديريات المنافسة والأسعار للولايات، نذكر الإيداع المتأخر لملفات تعويض أعباء النقل لعدم تمكن بعض المتعاملين من تكوين طلباتهم دون تحفظات من حيث الموضوع أو الشكل، وكذا مفهوم هذا النظام الذي يتطلب مراقبة صارمة لفواتير وطلبات التعويض.

كل هذه الأسباب جعلت كثيرا من الذين لهم الحق في التعويض لا يتمكنون منه، لذا تعكف الوزارة على إيجاد حلول أنجع لتمكين هؤلاء المتعاملين من الاستفادة من هذه الوضعية.

فيما يخص الصادرات خارج المحروقات: إن ترقية الصادرات خارج المحروقات، كما تعلمون، أضحت مسألة حيوية للنمو الاقتصادي من جهة، للتخلص من تبعية الاقتصاد الوطني للسوق البترولية العالمية واضطراباتها، من جهة أخرى، حيث تشكل المحروقات أكثر من نسبة 96٪ من مجمل صادراتنا.

لقد أدركت السلطات العمومية أهمية هذه المسألة الحيوية، لذا عملت على تحسين محيط المؤسسات الاقتصادية، وتقديم الحوافز الدافعة لتشجيعها على العمل في حقل التصدير.

والخدمات بالموازاة مع المفاوضات المتعددة الأطراف التي تدور داخل فوج العمل. ومن ثم جمد مسار الانضمام قصد تحضير المفاوضات الثنائية.

وفي إطار بعث مسار الانضمام خلال سنة 1991 قامت الحكومة في شهر جويلية الفارط بتحيين المذكرة المتعلقة بنظام التجارة الخارجية. وكذا تزويد الملحق المتعلقة بالحوافز الفنية للتجارة وبرنامج تعديلات تشريعية وتنظيمية قصد مطابقتها مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وقد طلبت على هذا الأساس اجتماعا لفوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر، وتم من جهة أخرى وضع آلية لمتابعة مسار الانضمام تتكون من لجنة حكومية تتشكل من ثمانية عشر وزيرا بالإضافة إلى وحدة مركزية للتنسيق ووحدات على مستوى الوزارات المعنية بمسار الانضمام وكذا على مستوى المؤسسات الوطنية المعنية. ويتم الآن إعداد العروض الأولية في مجال التعريفات الجمركية والخدمات من أجل فتح المفاوضات الثنائية من جهة، وتزويد الملاحق المتعلقة بالشركات الحكومية والتدعيم الداخلي للزراعة ولتصدير المواد الزراعية في إطار سير المفاوضات المتعددة الأطراف.

كانت هذه، سيداتي، سادتي، النقاط التي حصرتها وزارة التجارة نظرا إلى الانشغالات التي تفضلتم بالتعرض إليها خلال مناقشاتكم.

الآن فيما يخص وزارة العمل والضمان الاجتماعي، أريد أيضا أن أتقدم إليكم بالشكر نيابة عن السيد الوزير نظرا إلى الاهتمام الذي تولونه هذا القطاع.

لقد تطرق العديد من المتدخلين إلى الانشغالات في مجال الشغل ومعالجة ظاهرة البطالة. فيجب في هذين المجالين، تأكيد أن هذه المسألة تعد من أولويات الحكومة التي انطلقت مؤخرا في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقره فخامة رئيس الجمهورية، والذي سيكون له أثر أكيد في التشغيل، وذلك بغض

سواء من خلال اللقاءات التي تعقد مع الوفود الأجنبية أم أثناء انعقاد اللجان المشتركة. إضافة إلى ذلك ونظرا إلى الأهمية التي توليها السلطات العليا هذا الملف، فقد طلب مؤخرا من وزارة التجارة تحضير مشروع قانون تمهيدي يتعلق بالمناطق الحرة، بحيث أن القانون الجديد المتعلق بالاستثمار قد ألغى كل الأحكام القانونية المنظمة للمناطق الحرة، وذلك بمنح الأولوية للقانون المقبل المتعلقة بها. للإشارة فإن نص القانون الجديد سيتكيف لا محالة مع المعطيات الجديدة لتجارتنا الخارجية التي ستنجر عن انضمامنا المنظمة العالمية للتجارة وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يمكن أن يمثل مؤشرا جذابا من شأنه أن يساهم في انطلاق المنطقة الحرة لبلارة.

أما النقطة الرابعة فتتعلق، كما قلت، بمسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا في منظور وزارة التجارة إضافة إلى ما جاء في تدخل السيد وزير الشؤون الخارجية هذا الصباح.

لقد قدمت الجزائر رسميا في شهر جانفي 1995 - كما تعلمون - طلب تحويل فوج العمل المكلف بانضمامها إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (G.A.T) المؤسسة سنة 1987، بفوج عمل مكلف بانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعليه أصدر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، في السنة نفسها موقرا يتضمن توكيل فوج العمل وتعيين رئيسه. وقد قدمت الجزائر إثر ذلك طلب انضمام في إطار المادة إثني عشر (12) من الاتفاقية التي أسست المنظمة العالمية للتجارة. وأودعت مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية سنة 1996 وقد طلب آنذاك من أعضاء المنظمة تقديم أسئلة عن النقاط التي تتضمنها المذكرة. في هذا الإطار طرح حوالي خمسمائة (500) سؤال، أجيب عنها في سنتي 1997 و1998، كما عقد اجتماع لفوج عمل لدراسة نظام التجارة الخارجية الجزائرية خلص إلى أن هذه المرحلة من المفاوضات المتعددة الأطراف قد تقدمت، وعليه يستلزم فتح المفاوضات الثنائية حول التعريفات الجمركية

كما شرعت الوزارة في مجال الضمان الاجتماعي في تفكير عميق في منظومة الضمان الاجتماعي بأكملها. ويهدف هذا المسعى أساسا إلى ضمان ديمومة التوازن المالي، وتطوير الخدمات، والتكفل بجميع الجوانب التي كانت محل انشغالكم.

ويتم أيضا التفكير والتشاور بالتعاون مع القطاعات المعنية، وخاصة قطاع الصحة، حيث طرحت إشكالية تطبيق النظام التعاقدي مع هذا الأخير بشكل ملموس. وفي هذا الصدد سيتم تنصيب لجنة وزارية مشتركة بإشراك الشركاء الاجتماعيين وذلك يوم 6 نوفمبر 2001 على أن تقدم نتائج أعمالها خلال الأشهر الثلاثة الموالية. شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية الذي رد على أسئلة السادة النواب واستفساراتهم المتعلقة بقطاعي التجارة والعمل والضمان الاجتماعي. أحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين، سيدي الرئيس،

السيدات والسادة نواب هذا المجلس الموقر، السلام عليكم ورحمة الله.

أود قبل كل شيء أن أعتذر لعدم وجودي معكم منذ انطلاق هذا الحوار نظرا إلى ارتباطي بالتزامات سابقة لم تسمح بحضوري جلساتكم، لكنني كنت معكم في الوقت نفسه، لأنني كنت أدافع عن رصيد مشترك في باريس من خلال يوم دراسي خصص للاقتصاد الجزائري، وقد أتيت لنا فرصة لتسليط الأضواء على برنامج الإنعاش الاقتصادي، وكانت لنا في الوقت نفسه فرص عديدة للاتصال بعدد من المسؤولين حتى نستمد منهم الآراء والمعطيات التي يمكن أن تغذي الحوار الجاري في هذا المجلس الموقر والذي أخذ دون شك وقتا طويلا من الأسئلة والانشغالات، وكذا من الأجوبة التي قدمها معالي الوزراء الذين سهلوا لي مهمتي بقدر كبير لدقة أجوبتهم، لكن لا بد، بمناسبة هذا التدخل الأخير لعضو من الحكومة

النظر عن البرامج العمومية لترقية التشغيل التي ستتواصل للحد من الضغوط على سوق العمل.

تعمل الوزارة في مجال التحكم في إحصائيات الشغل أيضا، على توفير الشروط اللازمة لمعرفة أدق عناصر سوق الشغل وتطويرها. وتجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن المؤسسة الوحيدة التي استفادت من برنامج خاص في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هي الوكالة الوطنية للتشغيل بغية تطوير شبكتها عبر التراب الوطني، وإعطائها الإمكانيات المادية والبشرية لتمكينها من أداء مهامها ومن بينها التحكم في الإحصاءات.

وفيما يتعلق ببعض الأسئلة الأخرى التي جاءت في تدخلاتكم والتي تتمثل في التكفل بالبطالين من حاملي الشهادات الجامعية وهو أمر قائم منذ سنة 1998 كما تعلمون، وذلك في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل.

وهناك أيضا إجراءات خاصة بتنمية المؤسسات الصغيرة في قطاع الفلاحة بتطبيق تحفيزات تصل إلى نسبة 90٪ من نسب الفائدة على المشاريع الفلاحية وهو ما جعل الطلب في هذا المجال يتزايد دون انقطاع.

وفيما يخص صعوبة انطلاق مشاريع الصيد البحري بولاية مستغانم الممولة بقروض خارجية، فقد تم التغلب عليها بتخصيص مواقع لرسو القوارب الخاصة بالشباب، وكذا فإن المشاكل المترتبة على المتاجرة باليد العاملة، تشغل اهتمام السلطات العمومية، وقد كانت من الملفات التي طرحت أثناء الثنائية التي جرت بين الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين وقد تم الاتفاق على معالجتها على مستويين:

1- على المستوى القانوني: فتح نشاط التوظيف المؤقت للخواص مع وضع آليات للحفاظ على حقوق العمال وتدعيم دور الدولة.

2- على المستوى الإداري: تدعيم نشاطات المفتشية العامة للعمل، والوكالة الوطنية للتشغيل.

البعض إنه سيكون كبيرا جدا، فيما يقول البعض الآخر إنه لن يكون كبيرا بل سيكون قصير المدى، ويرى بعض الخبراء بأنه بعد تدهور خفيف سيحدث انتعاش اقتصادي. وعليه مازلنا الآن في أجواء غامضة تتطلب الحذر الكبير، ولهذا ولأجل هذا الجمع الكريم. حضرنا في الأيام السابقة سيناريوهات مختلفة وهي موجودة ولا بد من البحث الإضافي والتكميلي. ولكن بصفة واضحة.

بإمكاني أن أعبر بمثال، حتى يفهم الجميع، فالصورة هي صورة سيارة أسياوية. ويعرف الكثير منكم أن مثل هذه السيارات تصدر صوتا عندما يتجاوز السائق حدا معيناً من السرعة ليذكره بضرورة التحكم في سرعته.

ولقد حضرنا أربعة أو خمسة سيناريوهات، يمكن القول إن السيناريو الذي بنينا عليه المشروع هو سيناريو أخضر، أي على أساس سعر يقارب 22 دولارا للبرميل. و78 دج لسعر الصرف. لكننا انتقلنا من السيناريو الأخضر إلى الرمادي، ثم الأزرق، فالأسود، ثم انتظرنا لنرى ماهو اللون الذي يعطينا الصوت المحذر الذي تصدره السيارة. فوجدنا أنه يعادل 19 دولارا للبرميل البترول. فيمكن إلى حد 19 دولارا أن نلتزم ببرنامجنا، ونحافظ على التوازنات العامة في آن واحد.

لهذا أبشركم، لا أدري إن كانت بشارة خير، لكن يبدو لي أن هذا الخبر سيظمن بعضكم حتى لو وردت احتمالات أخرى أسوأ (العلم لله)، لكن الحكومة في هذه الاحتمالات مطالبة بمراجعة أرقامها ولا بد أن تتقدم إليكم بأرقام جديدة إن اقتضى الأمر، لكننا اليوم عازمون على احترام الدفع الذي أعطته الحكومة وأعطاه فخامة رئيس الجمهورية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، حتى نعالج الأمراض التي لا حظتموها وأشرتم إليها، وحتى نخفض من الضغوط التي ذكرتموها بصفة جماعية، هذه هي النقطة الأساسية، ويمكن أن نكتفي بها إذا ما أخذت أجوبة زملائي بعين الاعتبار، والذين اتسموا بدقة كبيرة، ويمكن أن نقول استثنائية نظرا إلى هذه الظروف، لكنني فضلت أن أجتهد قليلا معكم، وأن أذكر بعض الأمور

والمترقب بمشروع هذا القانون أن نستخلص العبر ونرجع إلى بعض الانشغالات الهامة جدا، والتي ترددت على السنة جميع نواب المجلس.

أولا: يمكن تلخيص ما فهمته من خلال انشغالاتكم في أربعة أو خمسة أقطاب رئيسية:

أولا: تطرقكم إلى الضغوط الاجتماعية، خاصة ما يتعلق منها بالتشغيل، والسكن، وتوفير مياه الشرب، ومحاربة الفقر عامة. وقد كان هذا تعبيرا عاما تردد على جميع الألسنة.

ثانيا: سجلنا الأمل الذي يحمله جميع أعضاء المجلس الموقر. وإن برنامج الحكومة وخاصة ميزانية التجهيز سيساعدان على حل المشاكل بصفة مرضية، إن شاء الله. ولكنكم ألحتم في الوقت نفسه على ضرورة تحسين بعض الظروف حتى تسجل هذه النتيجة حقيقية في الميدان، وتتعلق هذه الظروف بضبط الأولويات وبنوعية التسيير عامة، حتى تتمكن من تحقيق مردودية عالية لنفقات ميزانية الدولة.

أشرتم كذلك وبصفة ارتدادية إلى ضرورة الخروج من التبعية للمحروقات، والجواب بالنسبة إلى هذا الأمر لا يمكن أن يحصر في قانون المالية وأنتم شاهدون على هذا، لكن قانون المالية فرصة ثمينة للانسجام، أو كشف للانسجام السياسات المختلفة العامة والقطاعية، ولهذا فقد عبرتم بصدق عن بعض الانشغالات التي يمكن أن نرجع إليها بصفة سريعة.

الانشغال الأول والرئيسي وهو انشغال كل من النواب والحكومة يتعلق بالشوايت القاعدية التي بنيت على أساسها هذه الميزانية. وقد صرحت في الأيام السابقة بأن ميزانية الدولة التي قدمت كانت مبنية على أجواء اقتصادية عالمية مرتبطة بما يسمى بما قبل 11 سبتمبر، لكن بعد 11 سبتمبر يلاحظ عموما أن الأجواء تنبئ بتدهور منتظر حتى لو اختلف التعبير عنه، بحيث يقول

والتي تهتم الشركات التي لها رغبة في شراء شركات أخرى من خلال الخوصصة أو غيرها. كما يوجد وفي الهدف نفسه، ونشكركم على صبركم علينا لأنكم تقبلتم بصفة عامة فكرة قانون الإجراءات الذي سيسمح وجوده بتبسيط الأمور للمسير سواء كان جزائرياً أم غير جزائري، وقد أشرتم إلى ثقل هذا القانون ولكنكم تعترفون في الوقت نفسه بأن الأغلبية الساحقة من المواد الموجودة في القانون سارية المفعول اليوم ماعدا أربع مواد ساهمت اللجنة -مشكورة- في تحسين صياغتها، وأتمنى أن يكون هذا القانون في رصيد المجلس الشعبي الوطني في هذه الفترة بالذات إن شاء الله.

هناك قضية ربما مازالت لم تحل، هي قضية العقار وخاصة العقار الصناعي، فأبشركم بوجود إجراءات تطبيقية اليوم يمكن من خلالها تخفيض الضغط على العقار بالنسبة إلى المستثمرين وذلك أولاً:

بجمع كل الإمكانيات العقارية وتسييرها من قبل المؤسسة الجديدة التي عوضت وكالة (APSI)، وهي (NDI)،

ثانياً- بالتخفيف من البيروقراطية قليلاً من أجل الحصول على الأراضي، فيصبح بإمكان السلطات المحلية التوفر على سيولة أكثر في تجنيد الأراضي كلما ظهرت لها مشاريع اقتصادية هامة حتى تسهل الأمور على أصحابها. ذلكم كل ما يتعلق بمحيط الاستثمار، لكن هذا الأخير مرتبط دائماً بأمر آخر هو التشغيل، الذي هو بيت القصيد، فكل شيء يأتي من التشغيل ويصبح ممكناً من خلال التشغيل ووسائله وفرصه، لذلك وددت أن أزودكم ببعض المعلومات لأن الرؤية الموجودة اليوم من خلال الميزانية ماهي إلا زاوية ضيقة تجعلنا نرى، على سبيل المثال، أنه سيقتراح على الجزائريين والجزائريات، 25 ألف منصب عمل جديد في السنة المقبلة لكنه رقم ضعيف جداً لأنه لا يعبر سوى عن مناصب الشغل الإدارية المحضنة، فيجب كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار مناصب الشغل التي توفرها بصفة مباشرة أو غير مباشرة ميزانية

الأخرى التي يمكن قانون المالية أن يعطينا فرصة للانسجام فيها أكثر.

القضية الثانية متعلقة بمحيط المؤسسات الاقتصادية، وبالتالي بتحسين ظروف الاستثمار والإنعاش الاقتصادي الموضوع على عاتق المؤسسات، وهو أمر هام جداً، ولو أننا نعترف بأن دور ميزانية الدولة كان كبيراً، لكننا في الوقت نفسه نؤكد ضرورة الإنعاش الاقتصادي الذي هو على عاتق المقاول الجزائري، وبالتالي نعترف ببعض النقائص التي ترد إلى المحيط كما نعترف بضرورة تحسين هذا الأخير من خلال قانون المالية. تلکم كانت نيتنا في قانون المالية التكميلي ومازالت نيتنا كذلك في قانون المالية لسنة 2002 حتى نتكيف شيئاً ما وبصفة تدريجية، الشيء الذي يسمح للمقاول الجزائري أو الأجنبي بالاندماج في الفضاء الاقتصادي الجزائري بسهولة أكبر، ويشجع فتح المجال لتدخلات في قطاعات أوسع. كما أذكر على سبيل المثال في هذا الصدد بالذات من خلال بعض الاقتراحات التي تقدمنا بها أمامكم، والتي تتعلق بالإنعاش الاقتصادي على مستوى الشركات:

أولاً: نذكر بثلاثة أمور سبق وأن وضحت بصفة كاملة وهي متعلقة بالاستثمار والخوصصة والتعريف الجمركية، ولا فائدة من الرجوع إلى هذه الأمور التي تعبر حقيقة عن إرادة تبسيط الأمور للمقاول الجزائري عامة. نجد في مضمون القانون الموجود أمامكم كذلك حسابات إضافية عديدة الهدف الأساسي منها دفع الاستثمار إلى الأمام، ونذكر على سبيل المثال حساب إنعاش الاستثمار وحساب تهيئة الإقليم وحساب صندوق الشراكة وحساب الفعالية الاقتصادية والصناعية، وسوف يكون لهذه الحسابات -إن شاء الله- دور لا بأس به في مرافقة المستثمرين، إضافة إلى الإجراءات التي اتخذت في قانون المالية التكميلي المتمثلة في بعض التحفيضات الاجتماعية والتي أكدناها في مشروع هذا القانون، مثل الرسم الجزافي الذي انخفض من نسبة 5٪ إلى 4٪، وبعض الرسوم التسجيلية التي انخفضت بصفة حساسة

ندخل في ميدان التشغيل، وهذه الأرقام تعبر عن ذلك.

الدولة وهي كثيرة جدا، مثلا كل المؤسسات أو الأنظمة التي هدفها الأساسي هو التشغيل ولو كان مؤقتا مثل: (L'E.S.I.L)، (T.U.P.I.M.O)، (L'A.I.G)، (C.P.E) هذا يعني أنه يسمح بإنشاء 235 ألف منصب شغل في سنة 2002، وهذا نتيجة ميزانية الدولة، إذا أخذنا بعين الاعتبار صندوق التنمية الزراعية، وكذلك يكون لميزانية الدولة تدخل مباشر بنسبة مئوية لا بأس بها تتجاوز في بعض الأحيان 50٪ من الاستثمار، يتحملها هذا الصندوق والذي له تأثير إيجابي في التشغيل، فالأرقام التي تفضل بها معالي وزير الفلاحة حديثا تعبر عن هذا، حيث يوجد 123 ألف منصب شغل ولو أن السنة مازالت لم تنته إلا أننا نستطيع أن نشير إلى أنه يوجد 25 ألف منصب عمل في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (L'A.N.S.E.J) سنويا إذا أخذنا المناصب المتعلقة بالقروض المصغرة بعين الاعتبار، لأن مجموع مناصب العمل في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب منذ أن انطلقت هو 80 ألف منصب، لكن قدرت بالنسبة إلى هذه السنة ما بين الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والقروض المصغرة 25000 مضافة إلى الأرقام التي قدمتها، وهذا دون أن نأخذ بعين الاعتبار كل المقاولين الذين تحصلوا على صفقات عمومية والتي بفضلها يقومون بتشغيل الجزائريين والجزائريات، وهذا ما نسميه التأثير غير المباشر والجيد لميزانية الدولة في التشغيل. إذن، مازال للدولة دور كبير في ميدان التشغيل، وهذه الأرقام تعبر عن ذلك.

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة النواب،

سجلنا بدقة من خلال قانون المالية التكميلي ومشروع هذا القانون رسالة ثمينة جدا متعلقة بتحديد الأولويات وبالتوازنات الجهوية، وعدم الكيل بمكيالين، وسجلنا بصفة عامة ضرورة شفافية التسيير العمومي عامة، هذا يسجل في رصيدكم ولقد عبرتم عنه بصفة واضحة، فأصبحت اليوم يقظة جديدة على كل المستويات، ودور الحكومة هو تقوية هذه الإرادة وهذا الجهاز الذي عليه أن يأخذ بعين الاعتبار. في الوقت نفسه توسيع الرقابة وتقوية نجاعة النفقات العمومية، فمن غير الممكن أن

ننتقل بنظام مبني فقط على الرقابة، لأنها عندما تتجاوز مستوى معين تصبح غير اقتصادية وعكس الهدف المرسوم لها، لكنها ضرورية، وكما يقول المثل الشعبي: "اللي يحسب وحدو يشيطلو"، فعندما تتكلم الدولة مع المقاول يجب عليها أن تسمعه أيضا، لأنه ربما لم يتقاض تكاليف مشروع معين أو تقاضها بعد ستة أشهر أو بعد عام، فيصبح هذا المشروع ذا تكاليف إضافية تنعكس سلبا على ميزانية الدولة، وهذا ما يجب تفاديه. لهذا تراجعنا تراجعاً كلياً عن الإجراءات المتعلقة بالصفقات العمومية، ويوجد اليوم مشروع تمهيدي جديد سيقام عليه رئيس الحكومة -إن شاء الله- في الأسابيع القليلة المقبلة، حيث أننا سنوسع مجال الرقابة إلى بعض الشركات التي لم تكن معنية بالأمر، مثل (Les EPIC)، كما أننا سنطبق تطبيقاً كاملاً مبدأ التأشير الوحيدة والشاملة ونأخذ قضية الشفافية بعين الاعتبار حتى نلزم كل مسير في الدولة بالتصريح بقراراته في الفترات المتسلسلة، فإذا سلم وصل طلب يصرح به، وإذا أمضى صفقة فعليه أن يصرح بها، وهذا بصفة عادية -إن شاء الله- في المستقبل. ولقد جسدت الحكومة من جهتها هذه الشفافية لأنها نشرت للمرة الأولى كل القوائم المتعلقة بمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي في جميع الولايات عملية بعملية، وهذه القوائم بحوزة الأحزاب ورؤساء المجموعات البرلمانية، كما أنها وزعت عليكم بعدما وزعت على اللجنة المحترمة، وهذا ما يسمح لكل شخص بأن يتتبع المشاريع الموجودة وفي أي منطقة. وهكذا نوفر قاعدة للتوازن الجهوي الذي هو أولوية الأولويات، كأقل شيء، لأننا لم نكن نستطيع في السابق المقارنة بين هذا وذاك، بينما اليوم يمكن تحقيق ذلك بفضل هذه الشفافية حيث نبرز ماهي الجهات التي تعاني أكثر من غيرها، الجهات التي استفادت أكثر، وبالتالي نرتقي باليقظة العامة على مستوى الإدارة ولم لا على المستوى الجماهيري.

تتعلق القضية الرابعة، المرتبطة بقطاع المالية، بتحديث الإدارة المالية ومراقبة الغش بصفة عامة، ويعتبر دورنا حساساً جداً في هذا القطاع وإن كان للقطاعات الأخرى

ممثلين منتخبين، ولكن عندما نتقدم في الوقت نفسه بمشروع قانون مالية يحيل على بعض النصوص التطبيقية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وبسرعة، نحن عملنا جاهدين لمسح بعض الأمور التي كانت في الماضي إذ كانت هناك إجراءات منذ قانون مالية 2000 وبعض الإجراءات الأخرى المتعلقة بقانون المالية 2001 وكذلك بالقانون التكميلي نعمل جاهدين لتغطيتها قبل نهاية هذه السنة، لكي تصبح جميع الإجراءات القانونية قابلة للتطبيق. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلتزم -إن شاء الله- بشيء آخر هو أن النصوص التطبيقية المذكورة في قانون المالية لسنة 2002 تحضر -إن شاء الله- قبل نهاية السنة وسنكون -إن شاء الله- قد منحنا القروض مرافقة بالنصوص التطبيقية وذلك في أوائل شهر جانفي، إن كنا على قيد الحياة.

في الخلاصة، حقيقة عندما أسمعكم لا أجد فرقا بيننا، فلنا نفس الإحساس ونفس مفهوم في تقييم خطورة الأوضاع أو فيما يخص قضايا عديدة، وأنا لا أقولها من باب السياسوية، كلا صدقوني، لا فرق بيننا، ولهذا أطلب أن تجاوز كل المحاولات التي ترمي إلى التفريق بيننا. والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية، وأوجه الشكر كذلك إلى السادة الوزراء الذين سبقوه وللسادة نواب الأمة، سيدات وسادة، على تدخلاتهم ولكل الذين قدموا تعديلات أو اقتراحات.

لقد كانت مناقشة قانون المالية دوما فرصة للتعبير عن انشغالات المواطنين والمواطنات. أتفق مع السيد الوزير عندما يقول إننا لسنا مختلفين، كون دافعنا وحافزنا هو الدفاع أو التوفيق بين مصلحة الخزينة ومصلحة المواطن، ولهذا فإن قناعتنا كبيرة بأننا سنتوصل في النهاية إلى التصويت على قانون يكون في مستوى تطلعات المواطنين ويستجيب كذلك للمتطلبات التي تقتضيها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الخاصة التي تعرفها البلاد.

دور فيه كذلك، لكن نستطيع أن نقول إن حصة الأسد في محاربة الغش يتحملها هذا القطاع وبالذات زميلي وأخي محمد تيرباش الذي كان في القاعة، إلى أن يرجع -إن شاء الله- كيف العمل مع هذا السرطان الجديد؟ العمل هو أن نأخذ على عاتقنا مواقف سياسية واضحة، ومستمرة ومستقرة في هذا الميدان، ومن غير الممكن أن ننطلق في عملية تقنية محضة دون أن نشير إلى توجيهات فخامة رئيس الجمهورية المستمرة والتي تصب كلها في ضبط الأمور ومحاربة الغش بكل أنواعه، وهذه قاعدة ثمينة جدا وأنا كوزير سابق عشت فترات كبيرة أقول إنه مادامت القاعدة السياسية موجودة والإرادة الياضية كذلك يجب أن نستغل الفرصة وننطلق إلى الأمام -إن شاء الله- ونعمل من أجل إنشاء هياكل جديدة حتى نحارب هذا الغش ونخلص المجتمع الجزائري من هذا المرض الخبيث -إن شاء الله- وهذا يتطلب توفير إمكانيات قانونية جديدة وإمكانيات بشرية فمن بين 22 ألف موظف معنيين بهذا الأمر في هذا القطاع، ترسكل نسبة مئوية سنة بعد سنة حتى نرتقي بمستوى الأعوان في هذا الميدان إلى الأحسن، ويجب أن نعمل جاهدين لتكوين أو تفعيل إمكانيات ما يسمى بالإعلام الآلي والشبكة المنسجمة للمعلومات حتى تكون الجمارك والضرائب وكل مصالح وزارة المالية منسجمة في شبكة واحدة موحدة -إن شاء الله- وهذا ليس كلاما وإنما هي مشاريع حقيقية، ولا يعود الفضل إلي كوزير مالية ولكنه يعود إلي الذين سبقوني في هذه المسؤولية، وأنا لا أقوم إلا بمتابعة هذه المشاريع والحرص على تنفيذها في الميدان في أقرب وقت.

سيدي الرئيس،

تأتي الصرامة كذلك من احترام الكلمة وهذا شيء ثمين جدا لدينا، فمن غير الممكن أن نعهدهم على أمر ولا نبذل كل الجهود من أجل تطبيقه في الميدان سواء بالزيارات أم غيرها، فبالنسبة إلى قضية (La TAPE) المتعلقة بالجزائر أخذنا التزامات أمامكم وأشير بصفة سريعة إلى أن حل المشاكل في هذا الميدان يكون بفضل التشاور ما بين المعنيين بالأمر، سواء أكانوا إداريين أم

وبعد أن تنتهي اللجنة من دراسة هذه التعديلات والاتفاق مع أصحابها، سوف نعود إلى جلساتنا العامة للفصل في القانون وفي القوانين التي قد تمت دراستها.

إلى ذلك اليوم نتمنى التوفيق للجميع ونتوجه بالشكر إلى الجميع. رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار والدقيقة الثانية والثلاثين

اعتمدنا في نقاش هذه السنة طريقة مغايرة لتلك التي اعتمدناها في الماضي مع السماح لكل واحد بالتعبير عن موقفه، فاستطعنا أن نختزل الوقت وأن نريح ثلاثة أيام مقارنة بالطريقة التي عملنا بها في السنة الماضية، كما مكنا السادة النواب من التعبير عن مواقفهم في مدة أطول. فبودي أن أتوجه بالشكر إلى كل الذين ساهموا في النقاش وإلى كافة المجموعات على التفهم والمساعدة التي لقيناها.

تواصل اللجنة أشغالها اعتباراً من مساء اليوم لتنظر في التعديلات التي قدمت، وهي 83 قبل منها المكتب 75،

ملحق أسئلة كتابية وأجوبة

طريق حصص أخرى بالقناة الوطنية مما بعث في أصحاب المبادرة والمشاركين وسكان المنطقة عموماً شعوراً بالتهميش وعدم الاهتمام والتمييز الذي لا مبرر له، وأصبح يطرح أكثر من سؤال عن أسباب هذا التعتيم.

معالي الوزير المحترم،
نظراً إلى المادة 100 من الدستور وما تمليه على النائب من واجب تحسس انشغالات المواطنين وتطلعاتهم ورفعها إلى الهيئات المعنية.

يشرفني أن أطرح على معالي سيادتكم السؤال الآتي:
- ماهي أسباب عدم بث التلفزة الوطنية لفعاليات الملتقى التمهيدي واليومين الدراسي الذي غطتها محطة ورقلة الجهوية، على التوالي:
* بأفلو بتاريخ 1998/03/25 للتعريف بشخصية الشريف بوشوشة؟
* والغيشة بتاريخ 3 و4 أكتوبر 2000 عن مقاومة الشريف بوشوشة؟
- متى يتم تدارك هذا التقصير من التلفزة الوطنية في التعريف بهذه الشخصية التاريخية وتسهيل الأضواء عليها كغيرها من أبطال المقاومة الشعبية التي تتناولها في كل المناسبات؟

وإنني إذ أبلغ سيادتكم هذا الانشغال، ألتمس من معاليكم حث هذه المحطة ومؤسسة التلفزة عموماً على التعامل مع جميع الأحداث الوطنية والتاريخية عبر مختلف مناطق وطننا الغالي دون تمييز ولا تعتيم.

وتقبلوا أسمى عبارات التقدير والاحترام.

1 - من السيد عبد الرحمن سهلي إلى السيد وزير الاتصال والثقافة

المرجع:

- المادة 134 من الدستور.

- المادة 72 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق لـ 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

معالي الوزير المحترم،
لقد قامت بعض الجمعيات المحلية وبعض الإطارات والأساتذة والشباب بمبادرة هي الأولى من نوعها على مستوى ولاية الأغواط، وبمنطقة آفلو على وجه الخصوص تمثلت في إقامة ملتقى ويومين دراسيين عن شخصية بطل المقاومة الشعبية بالجنوب "الشريف بوشوشة" خلال الفترة الممتدة من 1869 إلى 1874.
* الملتقى الأول كان بتاريخ 25 مارس 1998 بمدينة آفلو.
* اليومان الدراسي كانا بتاريخ 3 و4 أكتوبر 2000 ببلدية الغيشة.

وقد بذلت جهود معتبرة لتحضير لها، وتمت دعوة المحطة الجهوية للتلفزة بورقلة، التي تحملت فرقتها عناء التنقل إلى منطقة آفلو المعزولة إعلامياً. ورغم تعاقب هذين الحدثين الهامين، ورغم أن جميع الندوات والمحاضرات التي تم إلقاؤها كانت تعتمد على بحوث أكاديمية معمقة، فإن عملية البث لم تتم سواء عن طريق محطة التلفزة بورقلة في تحقيقاتها المعهودة، أم عن

وثائق مرفقة:

- وثيقة تنظيم الملتقى بأفلو.
- اليومان الدراسي 3 و4 أكتوبر 2000.

* رد السيد الوزير

يسعى التلفزيون الجزائري من منطلق صلاحيات الخدمة العمومية إلى التعريف بتاريخ الأمة من خلال ما يبثه من برامج إخبارية ووثائقية، وأشرطة وحصص تتعلق بالتاريخ المجيد لشعبنا.

وفي هذا السياق، فإنه يولي أهمية بالغة لكل الفعاليات المتعلقة بالبحث عن تاريخ الشخصيات الوطنية التي كان لها دور ريادي في قيادة الثورات الشعبية والمعارك البطولية ضد الاحتلال، وذلك بضمان التغطية الإعلامية للندوات الفكرية والنشاطات المختلفة المتعلقة بالموضوع.

إن كان حرص التلفزيون قائما دوما من أجل تغطية كل هذه الأحداث، إلا أن ذلك يتوقف، إلى حد بعيد، على الإمكانيات المتوفرة وعلى مقتضيات البرمجة إذ أنه ملزم باحترام التوازنات ما بين مختلف حاجات المشاهدين ومقتضيات العمل التلفزيوني.

ولا أعتقد أن التلفزيون الجزائري قد أغفل عمدا أي ظاهرة تتعلق بتاريخ أي منطقة من مناطق الوطن أو بأي شخصية من شخصيات المقاومة ضد الاستعمار.

إن التلفزيون الجزائري حريص على ألا تحدث حالات يكون فيها غائبا لا سيما إذا ما أبلغته الجهات المنظمة لمثل تلك الفعاليات في آجال معقولة.

ومن هذا المنطلق وتكريسا للتقاليد المتبعة في التغطية التلفزيونية لمثل هذه الفعاليات، قام التلفزيون من خلال محطته بمدينة ورقلة بتغطية الملتقى واليومين الدراسي عن شخصية بطل المقاومة الشعبية "الشريف بوشوشة"

المنظمين على التوالي في مدينة آفلو بتاريخ 25 مارس 1998، وبلدية الغيشة في 3 و4 أكتوبر 2000.

فمهما كانت مبررات عدم بث هذين الحدثين في النشرات الإخبارية إلا أنني أشاطر السيد النائب ملاحظة وأعدده بأننا سنعمل على ألا تتكرر مثل هذه النقائص التي قلما تحدث على مستوى البرمجة التلفزيونية.

وأدعو السيد النائب ألا يؤول ما حدث على أنه تمييز أو تعتيم، بل النظر إليها كحالة استثنائية نسهر من أجل عدم تكرارها.

فشخصية الشريف بوشوشة -رحمه الله- تعد رمز لكفاح الشعب الجزائري كله ولا يحق لنا اعتباره شخصية تابعة لمنطقة معينة كان لها فضل كبير في مقاومة الاحتلال على غرار باقي مناطق البلاد.

لا أعتقد أن ما حدث تمييز تجاه منطقة معينة من الوطن، بل إجحاف في حق رجل لم نعطه حقه في وسائل إعلامنا وتدوين تاريخ أبطالها، وهو ما نسعى من أجل تداركه.

فمهما نظمنا من الملتقيات والندوات بخصوص هؤلاء الأبطال، وكتبنا عنهم في مقالات وكتب، وخصصنا لهم من مكانة في وسائلنا الإعلامية إلا أننا نبقي غير منصفين تجاههم لأن عظمتهم أسمى من أن تحصر في عدد من الكتابات والبرامج.

هذا ما أردت قوله بخصوص السؤال، شاكرًا السيد عبد الرحمن سهلي على تنبيهه إيانا إلى ذلك.

شكرا سيدي الرئيس، شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إلى بشأن القضية المطروحة، من قبل مصالح المختصة، تؤكد أن الأمر يتعلق بمبادرة محلية جديرة بالتشجيع، موجهة لفائدة سكان "حي سماري" القصديري.

يقع الحي السالف الذكر بوسط مدينة بجاية، تقطنه 119 عائلة تم إحصاؤها، في شروط صعبة وغير صحية.

ومن أجل إعادة إسكان عائلات الحي المذكور آنفا، بادرت ولاية بجاية بتسطير برنامج بناء سكنات تطويرية (باستثناء برامج قطاع وزارة السكن والعمران)، يحتوي على 140 وحدة سكنية من نوع ثلاث غرف، أوكلت فيه مهمة إدارة أشغال الإنجاز إلى مديرية السكن والتجهيزات العمومية كمرق عقاري.

فيما يخص تمويل هذا المشروع، تم الاتفاق محليا على:
- مشاركة الصندوق الوطني للسكن بمبلغ قدره 42.000.000 دج (3000.000 دج إعانة x 140).
- مشاركة وزارة التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني بمبلغ قدره 100.000.000 دج.
- قدر المبلغ الإجمالي بمجموع 52.000.000 دج، خصص أساسا لتمويل الأشغال الكبرى للمشروع.

من أجل تكملة الأجزاء المشتركة للبنائيات، تم اعتماد التركيب المالي الإضافي الآتي:

- 1- دعم مالي من المجلس الشعبي البلدي بمبلغ 20.000.000 دج (تمت الموافقة على 100.000.000 دج).
- 2- مساهمة ميزانية الولاية تقدر بمبلغ 100.000.000 دج (لم تتم الموافقة عليها).
- 3- التزام مستفيدي السكنات بالتكفل بإتمام الأشغال النهائية.
- 4- إنجاز شبكة الطرق المختلفة (VRD) في إطار الفصل 721. أما فيما يخص الجزء الثالث، فتمت تعبئة قروض وهي قيد التعهد بها. كما أن مصالح الري والبلدية بصدد

2 - من السيدة حسيبة طاهرية

إلى معالي وزير السكن والعمران

- طبقا للدستور.

- طبقا للقانون الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

- طبقا للنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

إثر الزيارة الميدانية التي أديناها لولاية بجاية لمسنا مشاكل عديدة يعيشها المواطن، فخلال تجوالي بحي سماري الذي يقطنه 107 عائلات تعيش في وضعية مزرية جدا إذ تفتقر إلى المرافق الضرورية والأساسية للعيش.

علما، سيدي الوزير، أن السلطات المختصة وعدت هذه العائلات بحل المشكل في أقرب الآجال حسب تصريحاتها لهذه الأسباب أطر عليكم سيدي الوزير السؤال الكتابي الآتي نصه:
ماهي الإجراءات المتخذة لتسوية وضعية "حي سماري" العالقة منذ سنوات والتي تزداد سوءا يوما بعد يوم والمواطن يدفع ضريبة القهر والحرمان.

تقبلوا معالي الوزير، فائق الاحترام والتقدير.

* رد السيد الوزير

الموضوع: بخصوص سؤالكم المتعلق بوضعية حي سماري الواقع بمدينة بجاية.

لقد تفضلتم بطرح سؤال كتابي يتعلق بالإجراءات المتخذة من أجل تسوية وضعية سكان "حي سماري" الواقع بمدينة بجاية.

جوابا عن ذلك، يشرفني إفادتكم بأن المعلومات الواردة

نظرا إلى استحواذ الوكالة العقارية المسؤولة عن الإنجاز على المرائب الواقعة في الطابق السفلي والتي تعد ملكا للمستفيدين.

لهذه الأسباب كلها أترح عليكم معالي الوزير السؤال الكتابي الآتي نصه:

ماهي الإجراءات التي ستتخذونها لوضع حد لهذه التجاوزات في حق المستفيدين وإرجاع الحق والأمل إليهم؟

تقبلوا سيدي الوزير أسى عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

الموضوع: بخصوص سؤالكم المتعلق بقضية عدم استفادة سكان بلدية بني صاف من مساعدة الصندوق الوطني للسكن.

تفضلتم بطرح سؤال كتابي يتعلق بمسألة عدم تحصل مستفيدي السكنات التساهمية الموجودة ببلدية بني صاف -ولاية عين تموشنت- على دعم الصندوق الوطني للسكن.

جوابا عن ذلك، يشرفني إفادتكم بالتوضيحات الآتية: إن بلدية بني صاف قد استفادت من حصة 40 مساعدة مدعمة للحصول على الملكية من ضمن برنامج 300 مساعدة سجل بالولاية سنة 1999.

فطبقا للتنظيم المعمول به، قامت بلدية بني صاف بضبط قائمة المستفيدين إثر مداولتها ليوم 8 نوفمبر 2000، ويظل المشروع قيد التنفيذ من لدن الوكالة العقارية لبلدية بني صاف (بلغ تقدم الأشغال بها نسبة 60٪).

وللإشارة، فإنه لم يسجل أي تأخير يذكر في عملية دفع المساعدات من قبل الصندوق الوطني للسكن.

ضبط الصيغة النهائية للدراسات للانطلاق في أشغال الشبكة الأولية.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن الأشغال الكبرى قد انتهت باستهلاك 100٪ من المبلغ الذي قدره 52.000.000 دج.

وحسب المعلومات المتحصل عليها ميدانيا، فإن إنتهاء أشغال إنجاز هذا المشروع مرهون بتجسيد تركيب مالي إضافي.

ونظرا إلى الصعوبات المتعددة الأوجه، التي تعترض تجسيد المشروع السالف الذكر، والمنتظر بفارغ الصبر من سكان حي سماري، فإن وزارة السكن والعمران سوف تسعى بالتعاون مع الجماعات المحلية إلى إيجاد الحلول الكفيلة بتوفير سكنات لائقة لهذه العائلات المحتاجة، وهذا قبل نهاية السنة الجارية.

تفصلي، السيدة النائبة، بقبول أسى عبارات التقدير.

3 - من السيد بوجمعة جبور

إلى معالي وزير السكن والعمران

بناء على الدستور.
بناء على القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

نظرا إلى قلق المستفيدين من السكنات التساهمية على مستوى بلدية بني صاف بولاية عين تموشنت.

نظرا إلى عدم استفادة هؤلاء من دعم الدولة المقدر بمبلغ 400000 دج، رغم أن جل المستفيدين موظفون ولا يتجاوز دخلهم 2.5 من الأجر الوطني.

* رد السيد الوزير

الموضوع: بخصوص سؤالكم المتعلق بوضعية أحياء سكنية بولاية تيارت.

تفضلتم بطرح سؤال يتعلق بوضعية أحياء: مزغيدة وواد الطلبة وحقل الرماية الموجودة بولاية تيارت.

جوابا عن ذلك، يشرفني إفادتكم بالتوضيحات الآتية، المتحصل عليها ميدانيا من مصالح المختصة: إن مهمة معالجة وضعية الأحياء التي تعاني نقائص في مجال التهيئة العمومية، من صلاحيات السلطات العمومية المحلية، باعتبارها المسؤول الأول عن تسيير الحياة المحلية والتكفل بشؤون المواطنين على مستوى الأحياء.

ولهذا الغرض، حشدت الدولة موارد مالية من خلال المخططات البلدية للتنمية التي يمكن الهيئات المعنية استعمالها في هذا النوع من الأعمال.

استفادت ولاية تيارت إلى جانب هذا، من غلاف مالي قيمته 331 مليون دينار جزائري لسنة 2001، مخصص أساسا لتهيئة الأحياء التي تنعدم بها المرافق الضرورية للحياة.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الدولة قد برمجت تمويلات في إطار أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2002، من أجل تحسين ظروف معيشة سكان الأحياء التي تعاني انعدام التجهيزات الضرورية والمرافقة للسكن.

وفي هذا الإطار، يتعين على السلطات العمومية تقديم طلباتها بهذا الشأن إلى الجهات المعنية للحصول على التمويلات السالفة الذكر حسب احتياجاتها المحلية.

تفضلوا، السيد النائب، بقبول أسمى عبارات التقدير.

أما بالنسبة إلى المواطنين الذين لم يسعفهم الحظ في المرة الأولى ولم تحتفظ البلدية بأسمائهم فهناك برنامج ثان يتضمن 1000 مساعدة مسجل لسنة 2000، وإن السلطات المحلية لم تشرع في توزيعه على بلديات الولاية، ويمكن كل الطالبين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية أن يستفيدوا من البرنامج الثاني هذا.

تفضلوا، السيد النائب، بقبول عبارات التقدير.

4 - من السيد الحبيب قيوم إلى السيد وزير السكن

الموضوع: وضعية أحياء سكنية في ولاية تيارت.

سيدي الوزير،

بناء على الدستور،

بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، وبالنظر إلى طلبات المواطنين بالتدخل للمساعدة، وإثر معيانتنا الميدانية وملاحظة ما يأتي:

- بخصوص حي مزغيدة ولاية تيارت الذي تسكنه حوالي 150 عائلة في إطار البناء الذاتي، تنعدم فيه التهيئة العمومية وقنوات صرف المياه والطرق والأرصفة وشبكة الهاتف.

- بخصوص حي وادي الطلبة بمزغيدة الذي يسكنه أكثر من 5000 شخص، فتتعدم فيه المرافق الضرورية للحياة، فلا يوجد غاز المدينة ولا عيادة طبية ولا إنارة عمومية ولا شبكة هاتف ولا غيرها من المرافق الحيوية.

- بخصوص حي حقل الرماية الذي يسكنه حوالي 200 شخص فإن أهم المشاكل التي يعانيها هي انعدام الإنارة العمومية، وقلة مياه الشرب، وانعدام شبكة غاز المدينة وانتشار المياه القذرة وانعدام شبكة طرق أو أرصفة.

فإننا نتوجه إليكم بهذا السؤال في الموضوع عن برنامج قطاعكم في التكفل بهذه المشاكل.

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

5 - من السيد الحبيب فيدوم

إلى السيد وزير السكن

سيدي الوزير،

بناء على الدستور.

بناء على القانون العضوي رقم 99-02.

بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

وإثر تلقينا التماسا بتسوية وضعية من السيد سيع سماحي، مالك مقالة شمال إفريقيا للأشغال العمومية، والذي أنجز أشغالا في ولاية إيليزي في إطار المشروع رقم 30/88 بتاريخ 11/09/1988.

ونظرا إلى كونه لم يستفد من إجراء مراجعة الأسعار ولم يتحصل على الاعتمادات المالية المستحقة عن الإنجاز.

فإننا نتوجه إليكم بهذا السؤال للنظر في طلبه (الملف مرفق) وموافقاتنا بأسباب وملازمات تأخر تسوية وضعيته.

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

* رد السيد الوزير

الموضوع: بخصوص سؤالكم المتعلق بقضية السيد سيع سماحي، صاحب مقالة شمال إفريقيا للأشغال العمومية.

تفضلتم بطرح سؤال كتابي يتعلق بالنزاع القائم بين السيد سيع سماحي، صاحب مقالة شمال إفريقيا للأشغال العمومية وديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية تمنراست.

جوابا عن ذلك، يشرفني موافاتكم بالتوضيحات الآتية المتعلقة بالقضية المطروحة، والمتحصل عليها ميدانيا من قبل مصالح المختصة.

بعد مناقصة وطنية مفتوحة مؤرخة في 23 ديسمبر 1987، وبتاريخ 15 أوت 1988، تم إبرام صفقة مقالة شمال إفريقيا للأشغال العمومية تحت رقم 30/88 لإنجاز مشروع 42 مسكنا بالمنطقة الحضرية الجديدة لإيليزي وحدد مبلغ الصفقة بمبلغ 15.319.805.05 دج دون أن تحدد آجال الإنجاز.

استدرك الخطأ بآجال الإنجاز وصحح وفق الملحق رقم 01/93 ليحدد بستة وعشرين (26) شهرا ابتداء من 09 نوفمبر 1993، كما استفاد المقاول من ظروف التحيين ومراجعة أسعار الصفقة وفقا للمرسوم التنفيذي 91-434 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

عرفت الصفقة إدماج:

(11) ملحقا متعلقا بالأشغال الإضافية وهذا بمبلغ: 2.941.278.51 دج.

ملحقين (2) متعلقين بأشغال الحفر في أرض صخرية بمبلغ: 267.740.46 دج

(15) ملحقا متعلقا بالأشغال التكميلية بمبلغ: 12.834.131.58 دج

ملحقين (2) متعلقين بتغيير عدد طوابق العمارات من R+2 و R+1 و R+0 وهذا بسبب مشاكل تقنية متعلقة بطبيعة الأرضية.

ملحق نهائي واحد (01) للتسوية تحت رقم 01/98 بتاريخ 15 مارس 1998، حدد فيه ما يأتي:

- عدلت قيمة الصفقة بإدماج الأشغال الإضافية والتكميلية ليصبح المبلغ النهائي للصفقة: 34.072.846.22 دج،

- تمديد آجال الإنجاز إلى 122 شهرا منها 31 شهرا في حالة توقف بطلب من صاحب المشروع ليحدد تاريخ استلام المشروع في شهر نوفمبر 1998،

- تقليص عدد السكنات ليصبح موضوع الصفقة إنجاز 38 مسكنا بدلا من 42 مسكنا.

المقاول بتاريخ 05 ماي 1999 تاريخ فسخ الصفقة
40.622.197.85 دج موزعة كما يأتي:
-أشغال في إطار الصفقة: 8.580.425.92 دج.
-أشغال إضافية: 2.635.034.12 دج.
-أشغال تكميلية: 9.046.358.37 دج.
-أشغال في إطار الملحق النهائي: 4.593.339.31 دج.
-مراجعة الأسعار: 9.738.926.39 دج.
-استرجاع حجز الضمان: 666.138.66 دج.
-تسيقات جزافية: 5.361.957.08 دج

هذا، وقد بلغ عدد السكنات المسلمة من المقاول إلى
غاية 1999/05/05، تاريخ فسخ الصفقة 27 مسكنا
موزعة كما يأتي:

-21 مسكنا (استلام نهائي).
-06 مساكن (استلام مؤقت).
فيما بقي 11 مسكنا لم تتعد نسبة تقدم الأشغال بها
15٪.

بتاريخ 1999/12/04 ، رفع الديوان دعوى قضائية أمام
محكمة إيليزي على مقاول شمال إفريقيا للأشغال
العمومية يطالب فيه بمبلغ 22.633.196.50 دج تمثل
مبلغ الأضرار التي لحقت بصاحب المشروع جراء تأخر
المقاول في الإنجاز وإخلاء ورشة 11 مسكنا التي لم
تنته بها الأشغال من عتاد المدعى عليه.

بتاريخ 2000/04/16 صدر حكم قضائي بتعيين الخبير
العقاري فقيه أحمد مختص في البناء والكائن مقره بدائرة
تقورت ولاية ورقلة لإعداد الخبرة القضائية، وتتلخص
مهامه فيما يأتي:

-التنقل إلى مكان تنفيذ الصفقة ومعاينة عدد السكنات
المنجزة والمسلمة وعدد السكنات غير المسلمة وتحديد
نسبة الإنجاز.

-جرد كل السكنات المسلمة والموزعة على المستفيدين
وتلك التي بقيت دون إنجاز وأسباب ذلك.
-مدى مسؤولية المقاول في عدم احترام آجال التسليم.

-تعديل صيغة عملية مراجعة الأسعار وإدماج الرسم على
القيمة المضافة.

نظرا إلى التأخرات المتكررة في تسليم المشروع تم وضع
المقاول في حالة إعدار وتم تسجيل إهمال الورشة 16
مرة منذ انطلاق المشروع:

- إعدار 01 بتاريخ 1989/05/27.
- إعدار 02 بتاريخ 1994/01/03.
- إعدار 03 بتاريخ 1994/07/16.
- إعدار 04 بتاريخ 1994/11/14.
- إعدار 05 بتاريخ 1995/06/15.
- إعدار 06 بتاريخ 1995/12/11 منشور في الصحافة
الوطنية.
- إعدار 07 بتاريخ 1996/04/24.
- إعدار 08 بتاريخ 1996/05/24.
- إعدار 09 بتاريخ 1998/06/07.
- إعدار 10 بتاريخ 1998/06/21.
- إعدار 11 بتاريخ 1998/06/30.
- إعدار 12 بتاريخ 1998/09/21.
- إعدار 13 بتاريخ 1998/09/29.
- محضر إثبات حالة تهاون بتاريخ 1998/06/30.
- محضر إثبات حالة تهاون بتاريخ 1998/09/21.
- محضر إثبات حالة إهمال وترك الورشة أعده محضر
قضائي بتاريخ 1998/11/08.

نظرا إلى التأخر الكبير المسجل في تسليم المشروع
وبحثا عن حل نهائي يرضي الطرفين بطريقة ودية، حاول
الديوان من خلال اجتماعات متكررة مع المقاول تقديم
اقتراحات يتم من خلالها تقييم جميع الأشغال المنجزة
ليتم تحديد المبالغ المالية الواجب دفعها بعد استيفائها
الإجراءات القانونية اللازمة ليتم بعد ذلك فسخ الصفقة
بالتراضي بين الطرفين، إلا أن كل الاجتماعات المنعقدة
انتهت بعدم قبول المقاول الاقتراحات ورفض إمضاء
محاضر الاجتماعات.

أمام هذا الانسداد في الوضع، فسخت الصفقة على عاتق

وجه بعد ذلك المقاول إلى المصالح التقنية للديوان حيث عقد في اليوم نفسه اجتماع ضم كلا من رئيس دائرة التحكم في المشاريع، ومساعد المدير العام والمقاول حيث تمت دراسة الموضوع من جميع جوانبه التقنية والمالية وتم الاتفاق على أن:

-تقوم المقاول بتقديم اقتراحاتها لحل النزاع بطريقة ودية في أقرب الآجال.
-يقوم الديوان بدراسة هذه الاقتراحات ويقدم إجابة للمقاول.

تقدمت المقاول بتاريخ 2001/08/28 بمراسلة للديوان تضمنت اقتراحاتها لحل النزاع وضمنتها شرطا تعجيزيا يتمثل في تسديد فاتورة لم يتم ضبطها وإعدادها ولا حتى تقديمها لصاحب المشروع قدرها بـ 58.299.066.10 دج تمثل مراجعة أسعار الأشغال خارج الصفقة (أشغال تكميلية).

بتاريخ 2001/09/12 انتقل رئيس دائرة التحكم في المشاريع للمديرية بالديوان إلى ولاية إيليزي وعان الأشغال المنجزة من قبل المقاول وكذا ورشة 11 مسكنا المتبقية والتي لم تنته بها الأشغال. في اليوم نفسه تم استقبال المقاول وقدمت لها مقترحات الديوان التي كانت كما يأتي:

-يقوم المقاول بإخلاء ورشة 11 مسكنا المتبقية بعد إعداد كشف عام نهائي للأشغال المنجزة يتم ضبطه وإعداده بالتنسيق بين الطرفين المتنازعين.
-بعد إخلاء الورشة مباشرة تتم دراسة وضعيات الأشغال التي طالب المقاول بتسديدها حالة بحالة وحسب الترتيب الآتي:

- 1- وضعيات استرجاع حجز الضمان.
- 2- وضعيات الأشغال.
- 3- وضعيات مراجعة الأسعار.

بعد الدراسة، تم تسديد جميع الوضعيات التي تستوفي الوثائق الضرورية من قبل صاحب المشروع، أما المشاكل العالقة فسيتم عرضها على المصالح المختصة لوزارة السكن والعمران للفصل فيها.

-تحميل المدعى عليه مصاريف الخبرة القضائية مع إيداعه مبلغ 10.000 دج لدى كتابة ضبط المحكمة، إذ أن المقاول لم يقوم باستخراج الخبر كما ينص عليه الحكم الصادر في هذا الشأن ولم يفصل في القضية محل النزاع إلى يومنا هذا.

بتاريخ 2001/03/31 رفع الديوان دعوى قضائية أمام الفرع الاستعجالي لدى محكمة إيليزي لإلزام المقاول بإخلاء الورشة ورفع العتاد، فتم صدور حكم بتاريخ 2001/04/30 بعدم الاختصاص وهذا لعدم إنجاز الخبرة القضائية للحكم السالف الذكر.

أمام تماطل المقاول في استخراج الخبر لإعداد الخبرة قامت هيئة المراقبة التقنية للبناء لولاية إيليزي وبطلب من الديوان بإعداد خبرة متعلقة بأشغال ورشة 11 مسكنا تم إدماجها ضمن الوثائق التي اعتمد عليها الديوان عند تقديمه لدعوى جديدة أمام محكمة إيليزي بتاريخ 2001/09/05 موضوعها الفصل بين مشروع 42 مسكنا والسكنات المتبقية لورشة 11 مسكنا مع مطالبة المقاول بإخلاء الورشة ورفع العتاد حتى يتسنى للديوان إتمام الأشغال المتبقية. والقضية حاليا في النظر أمام محكمة إيليزي.

بتاريخ 2001/02/28 عقد اجتماع بوزارة السكن والعمران (مديرية برامج السكن والترقية العقارية) وهذا بغرض دراسة النزاع القائم بين ديوان الترقية والتسيير العقاري بتمنراست ومقاول شمال إفريقيا للأشغال العمومية لإيجاد حل ودي يرضى الطرفين.

نظرا إلى غياب المقاول ودون مبرر ورغم الدعوة الموجهة إليها من الوزارة لم يتم التوصل إلى أي حل بخصوص هذه القضية.

بتاريخ 2001/08/27 وبطلب من المقاول تم استقبال هذا الأخير من المدير العام للديوان حيث تم الاتفاق على إعادة البحث عن طريقة لتسوية النزاع بشكل ودي.

تبعاً للاجتماع المنعقد بمقر المديرية العامة بتمنراست بتاريخ 2001/08/27 وتبعاً للاجتماعين المنعقدين بمقر مديرية الوحدة بإيليزي بتاريخ 12 و2001/09/16 وتبعاً لرفض المقاول مجموع الاقتراحات المقدمة من الديوان،، تم تبليغ المقاول رسمياً من خلال مراسلة مؤرخة في 2001/09/17 بالموقف النهائي للديوان والمتمثل في ترك القضية محل النزاع في يد العدالة للفصل فيها. تقبلوا، السيد النائب، فائق التقدير.

كما طلب من المقاول دراسة هذه المقترحات لإعطاء إجابته النهائية خلال الاجتماع الذي برمج ليوم 2001/09/16 وعند استقبال المقاول من قبل رئيس دائرة التحكم في المشاريع للمديرية العامة، رئيس وحدة إيليزي ورئيس قسم المنازعات للوحدة تقدم المقاول بمراسلة موضوعها رد على اللقاء الذي جرى مع رئيس دائرة التحكم في المشاريع للمديرية العامة يوم 2001/09/12. رفض ما فيها من اقتراحات مقدمة، واصفا إياها بغير الموضوعية وغير الواضحة.